١١ ــ الأسرة والدولة:
الماضي الغربي أم المستقبل الإسلامي؟

أ. هبة رؤوف عزت

يستوقف الباحث في العلوم الاجتماعية المعاصرة ارتباطها بالرؤية الكونية للغرب ارتباطًا وثيقًا هو ما يجعلها في تناغم مع الأبستمولوجيا الرؤية المعرفية الغربية، تعبر عنها وتدعم استمرارها، ومحاولة فهم هذه الأبستمولوجيا إذًا تصبح غاية في الأهمية عند نقل هذه العلوم ونَظَرِيَّاتها وتطبيقاتها إذ يبقى نقد تلك النظريَّات ونتائج الدراسات عملية جزئية قليلة الجدوى طالما ظل البعد المعرفي الكلي وإدراك تطوره وحدوده موضع غموض أو تجاهل.

ودراسة «الأسرة» أنموذج للموضوعات التي تلقِي عليها الرؤية الفلسفية والخبرة الغربية بظلالها، والتوقف أمام وضعها وتصنيفها في العلوم الاجتماعية يوضح هذا التحيز الكامن، لا في أُسُسِ الدراسة والتحليل فحسب بل في المنهج ذاته، إذ إن تصنيف العلوم وتحديد موضوعاتها أحد عناصر المنهج ويستهدف بيان حدود كل علم والعلاقات القائمة بين العلوم[١]. كما يرتبط بـ «ماقبل المنهج» أى الرؤية المعرفية.

وتستهدف هذه الورقة دراسة موضوع الأسرة ووضعه في العلوم الاجتماعية الغربية. ثم تحاول استجلاء دلالة ذلك من خلال التطور التاريخي للواقع والتنظير الغربي، وتلقي في الختام بعض الضوء على اختلاف الرؤية

---

(١) د. جلال محمد موسى، «تصنيف العلوم عند علماء المسلمين»، **المسلم المعاصر**، سنة ١١، عدد ٤١، ص ١١.

الإسلامية للأسرة وحدودها عن الرؤية الغربية ومستقبلها دراسة وواقعًا في العالم الإسلامي، وذلك في إيجاز يهدف إلى إثارة الإشكالية وطرحها على المشتغلين بالعلوم الاجتماعية، وفتح باب الاجتهاد فيها.

أولاً: دراسة الأسرة في العلوم الاجتماعية الغربية:

١ ـ الأسرة؟

ابحث في كتب الإنثروبولوجيا وعلم الاجتماع...!

أما كتب الإنثروبولوجيا فأغلبها إما يدرُس الأسرة كوحدة اجتماعية «تقليدية» ما زالت موجودة في بعض المناطق التي تحتفظ بالشكل القبلي كتكوين اجتماعي أساسي وتسودها علاقات القرابة والعشائرية كما فعل كيزي[٢]، أو تدرسها في ضوء التغيرات التي طرأت عليها في المجتمعات الصناعية في تطورها الحديث والمعاصر والتي أدت لتغيُّر بنيتها وأشكالها والعلاقات داخلها، وذلك كله في إطار تغلُب عليه التاريخية كما نرى عند روزنبرج[٣].

وأما علم الاجتماع فقد اهتم اهتمامًا رئيسيًا بالأسرة ووظائفها المجتمعية المختلفة خاصة التنشِئة، وهناك مذاهب عديدة لدراستها، ويكاد لا يخلو كتاب في مقدمة علم الاجتماع من جزء لدراسة الأسرة كإحدى المؤسسات الاجتماعية ووظائفها وأشكالها وأثر التغير الاجتماعي على بِنيتها[٤].

---

(٢) James Casey, *The History of the Family* (New York: Basil Blackwell, 1989).

(٣) Charles E. Rosenberg (ed.), *The Family in History (Pennsylvania: U. of Pennsylvania Press, 1975).*
Herbert Appelbaum (ed.), *Prespectives in Cultural Anthropology* (N.Y.: State U. of N.Y. Press, 1987, pp. 176-183, 271-297.
Jene D. Jennings and E.A. Adamson Hoebel, *Readings in Anthropology* (N.Y.: Mc Hill, 1972, pp. 240-282).

(٤) انظر على سبيل المثال:
J.E. Gold Thrope, *An Introduction to Sociology, 3rd ed. (Cambridge: Camb. U. Press, 1972), pp. 73-110.*
Tony Bilton, ed. al., *Introduction to Sociology,* 2nd. ed. (London: MacMillan Eduction Ltd., 1989), pp. 253-303.
Jerold Heiss (ed.), *Family Roles and Interaction: An Anthology* (Chicago: Rand McNelly Co., 1968).

لكن ماذا عن علم السياسة؟

لا تدخل دراسة الأسرة في علم السياسة. . . !

ويندُر أن توجد كتابات في العلوم السياسية تتضمن فصلاً عن الأسرة، فهي في تصنيف العلوم «وحدة اجتماعية» لا تدخل بشكل أصيل في الدراسة السياسية[٥] وحتى المرحلة التي مر بها تطور علم السياسة في الستينيات وسُميت بالمرحلة «السلوكية» وتم فيها التركيز على سلوك الفرد السياسي كان الفرد هو وحدة التحليل لا الأسرة أو حتى الجماعة السياسية.

وامتد هذا الاستبعاد للأسرة من موضوعات علم السياسة إلى العلوم البيْنية المرتبطة به، فبرغم اهتمام علم الاجتماع بالأسرة إلا أن علم الاجتماع السياسي لا ينظُر إليها كوحدة تحليل، بل يدرس بالأساس توجهات الفرد وسلوكه السياسي ـ النُّخبة ـ الأحزاب ـ الإيديولوجية، وغيرها من الموضوعات[٦]، وتندر الكتابات التي تربط الأسرة كوحدة

---

(٥) انظر على سبيل المثال البحوث التالية

Ada Finifter, *Political Science: The State of the Discipline* Washington: American Pol. Sc. Ass 1983). Marian D. Irish, Political Science: Advance of the Discipline (N.J.: Prentice Hall Inc., 1968).
Neal Reimer, *Political Science: An Introdcution to Politics* (N.J.: Harcourt Brace Javanovich Inc., 1983).

وباللغة العربية:

د. بطرس غالي، د. محمود خيري عيسى، **المدخل إلى العلوم السياسية**، القاهرة: مكتبة الأنجلو، ط ٨، ١٩٨٧م.

(٦) انظر على سبيل المثال كتابات علم الاجتماع التي لم يرد فيها بالمرة لفظ «الأسرة»:

Anthony M. Orum, *Introduction to Political Sociology* (N.Y.: Prentice Hall Inc. 2nd ed., 1983).
Irving Louis Horowitz, *Foundations of Political Sociology* (N.Y.: Harper & Row Publ., 1972).
Tom Bottomore, *Political Sociology* (London: Hutchison Co. Ltd., 2dn ed., 1984).

اجتماعية بالسلوك السياسي للفرد[٧] وحتى الكتابات التي تتناول هيكل السلطة داخل الأسرة تبقى أساسًا اجتماعية ولا تربط ذلك بسلوك الفرد السياسي وقيَمه السياسية[٨]، ويسري هذا على علم الإنثروبولوجيا السياسية، فبرغم محوَرية الأسرة كتنظيم اجتماعي في الدراسات الإنثروبولوجية، خاصة الأسرة الممتدة في المجتمعات التقليدية، فإن علم الإنثروبولوجيا السياسية يدرس القبيلة - الرموز السياسية للجماعة - ظهور الدولة - دور الدين في المجتمع - أنواع القيادات التقليدية - توزيع القوة، وحتى علاقات التبعية في النظام الدولي المعاصر، دون تعرض لدراسة الأسرة التي تبقى أسيرة الدراسة الإنثروبولوجية الأصلية[٩].

ما الوحدة الأساسية إذن في الدراسات السياسية، والكامنة حتى وراء دراسة سلوك الفرد والفاعلة في العلاقات الدولية؟

---

(٧) من هذه الكتابات النادرة مثلاً: (لاحظ تاريخ النشر وسيأتي بيان دلالة ذلك):
Ernest & Groves, *The Family and its Social Function* (N.Y.: J.B. Lippincott, 1940).
Brigitee Berger & Peter L. Berger, *The War Over the Family: Capturing the Middle Ground* (N.Y.: Anchore Press, 1983), pp. 110-186.

(٨) Max Horkheimer, «Authoritarianism and the Family», in: Ruth Nanda Anthen, ed., *The Family: Its Function and Destiny* (N.Y.: Haprer & Brothers Co., 1959).

(٩) انظر على سبيل المثال:
Clifton Ammsbrty, «Patron-Client Structures in Modern World Organization» in S. Lee Seaton and J.M. Claessen (N.Y.: Mouton Publ., 1979), pp. 79-108.
J. Gledhill et. al. (ed.), *State & Society: The Emergence & Development of Social History & Political Centralization* (London: Unwin Hyman, 1988).
Ted C. Lewellen, Blitical Anthropology: An Introduction (Massachussettes: Bergin & Growey, 1993.

٢ ـ الدولة

بدأ الاهتمام بها في الكتابات المبكرة لعلم السياسة لدى رواد هذا العلم[١٠] وأصبحت بؤرة التركيز ومحور التفكير والتنظير السياسي، وتكرَّس ذلك بعد الحرب العالَمية الثانية حيث ساد الاعتقاد بقدرة علماء الاجتماع على إحداث إعادة تشكيل (هندسة) للمجتمعات، وتم التركيز على دور الدولة في بناء الهياكل وإنجاز الخطط دون اهتمام آنذاك بقياس الأداء والفاعلية، واعتُبر دور الدولة أوضح من أن يحتاج إلى تأصيل أو إثبات[*].

ومع بروز الأمم المتحدة وتوليها البرامج الدولية في مجالات فض النزاعات والإشراف على برامج التنمية الاقتصادية والسياسية، ثم اضطلاعها بدورها في استيعاب الدول حديثة الاستقلال في الستينيات في إطار الأسرة الدولية، ثم اعتبار الدولة ودورها في التنمية في الدول النامية مُسَلَّمة[١١]، أصبحت الدولة هي الأمل وبناء الدولة في العالم الثالث هو الهدف، وأضحت دراسة الدولة ودورها وطبيعتها أبرز مباحث دراسات التنمية، فهي «المنقِذ» الذي يجب على تلك المجتمعات إعادة تشكيل ثقافتها وتركيبها لضمان استقرارها والحرص على تطورها بنفس النهج الذي تطورت به الدول الصناعية: القدوة[١٢]، وبرغم أن الحِقبة السلوكية التي

---

(١٠) انظر على سبيل المثال:

Harold Laski, *The State in Theory & Paractice* (London: George Unwin and Allen, 1935).

(١١) Joel Migdal, *Strong Societies & Weak State: State Society Relations & State Capabilities in the Third World* (N.J.: Princeton Un. Press, 1988), pp. 10-12.

(*) لاحظ التحيز في كتابات التنمية السياسية في حديثها عن «بناء الدولة» و «بناء الأُمة» وكأن الدول النامية الأقدم حضارة والأثرى ثقافة لم يكن لديها «دولة» ولم تكن تشكل «أُمة»، مع ملاحظة أن أغلب هذه الدول أو على الأقل نسبة كبيرة منها هي دول إسلامية عرفت منذ قرون «الدولة» و «الأُمة».

(١٢) د. مصطفى كامل السيد، **قضايا التطور السياسي لبلدان القارات الثلاث**، القاهرة، بروفيشنال للإعلام والنشر ١٩٨٦، ص ٣٠ ـ ٤٤.

وسلوكه السياسي، إلا أن ذلك لم يكن على حساب «الدولة» كوحدة دراسة أساسية، فقد تم الاهتمام بالفرد في صلته بالدولة، وعلاقته بها، وموقفه منها وتفاعله معها، ولم يوضع الفرد فلسفيًا أو منهجيًا في مقابل الدولة، بل ظلت الدولة في هذه المرحلة في الستينيات كامنة وراء كل الدراسات كمُسَلّمة حتى وإن غاب ذكرها لفظًا، وفي الثمانينيات عاد الاهتمام المباشر بالدولة مرة أُخرى في الدراسات السياسية(١٣)، وسُميت هذه المرحلة، أو على وجه الدقة بوادرها في السبعينيات بمرحلة «ما بعد السلوكية».

وإذا كان مفهوم «المجتمع المدني» قد برز ليحتل بؤرة اهتمام السياسيين في النصف الثاني من الثمانينيات وأوائل التسعينيات، فإنه لا يعني انتقال الاهتمام من الدولة إلى المجتمع، بل يظل هذا المفهوم يدرَس في سياق صلة المجتمع بالدولة وآليات العلاقة بينهما، فهو توسيع لرقعة التنظير وليس تغييرًا في طبيعة الإبستمولوجية، فالمفهوم لا يمتد ليشمل وحدة الأسرة، بل الاهتمام هنا منصب على فئات ووحدات أساسية كالنقابات والمؤسسات المختلفة ودَنَمِيَّتِها، وهو على أي حال مفهوم لم يستقر بعد وما زال يحيطه الكثير من الغموض(١٤).

ثانيًا: المنهج والعلم والواقع: موت الأسرة واستمرار الدولة

لماذا تم حبس الأسرة في علم الاجتماع ومنعِها من دخول العلوم السياسية وفروعها؟

---

(١٣) انظر على سبيل المثال:

Theda Skocpol, Peter B. Evans and Dietrich Rueschmeyer (ed.), *Bringing the State Back in* (Cambridge: Cambridge U. Press, 1985).

Gabriel Almond, «The Return of the State», *American Political Science Review,* Vol. 82, No. 3, Sep. 1988, pp. 853-899.

(١٤) حول تطور مفهوم المجتمع المدني، انظر على سبيل المثال:

John Keane, *Despotism & Democracy: The Origin & Development of the Distinction between Civil Society & the State 1750-1850* (London: Verson Publ., 1988), pp. 35-63.

الإجابة عن ذلك تستلزم التفاتة لطبيعة العلم في الدولة الصناعية الغربية والذي نظرًا لسيادة الفلسفة الوضعية وعَلمنة العلوم والمعارف تحول من توجيه المجتمع وضبط حركته إلى متابعة التطورات الاجتماعية ورصدها، ثم تحول إلى «صناعة» بالمعنى الحَرفي للكلمة في ظل هيمنة المؤسسات الكبرى على تمويل الجامعات وتحديد أولويات البحث واتجاهاته، وارتبط في ذلك بالنظام السياسي الذي تخدمه في النهاية كل المؤسسات بدرجة أو أُخرى، تستفيد منه وتفيده في ترشيد خطواته[١٥].

والحق أن ارتباط تطور العلم الاجتماعي الغربي بالواقع، وحصره نفسه في «ما هو كائن» معرِضًا عن التقويم والدفاع عن «ما يجب أن يكون» يجعل من الصعب فهم العلوم وتصنيفها واقترباتها دون متابعة لأهم التطورات التي مرت بها المجتمعات الغربية، ولعل أبرز تلك التطورات كان بشكل خاص أمران: بروز دور الدولة والعَلمنة.

١ ـ الدولة

برزت الدولة القومية في الغرب ككيان سياسي في القرن السابع عشر، تحديدًا في مؤتمر وستفاليا سنة ١٦٤٨، وبعيدًا عن الدخول في تفاصيل تطور هذه الدولة ومحاولات الشعوب الحصول سَلمًا أو ثورة على المشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية، فإن الثابت أن الدولة، أيًا كان نظام حكمها، قد ثبتت أركانها وقواعدها في مواجهة المجتمع، وثارت هذه الإشكالية في الفكر الغربي منذ أطروحات مدرسة العقد الاجتماعي،

---

(١٥) تطرح العديد من الكتابات الغربية مشكلة تبعية العلم للأنظمة والمؤسسات وتدعو إلى قيامه بدور حضاري في التغيير والتوجيه، انظر على سبيل المثال:

George J. Graham Jr., «Reason & Change in the Political order» in George J. Graham Jr. (ed.), *The Post Behavioral Era: Perspectives in Political Science* (N.Y.: David Mc Kay Co., 1972), pp. 107-114.

Christian Bay, «Thoughts on the Purposes of Political Science Education», Ibid, pp. 88-89.

مرورًا بهيجل، واستمرارًا في ظل ماركس وأنجلز وامتدادًا حتى الآن[١٦].

ولم تكن هيمنة الدولة كنظام ومؤسسات وآليات وشبكة علاقات وليدة يوم وليلة، بل جاءت هذه الهيمنة تدريجيًا من خلال توسيع رقعة وظائفها وتقلص هذه الرقعة في المقابل لدى التنظيمات الاجتماعية المختلفة، وعلى رأسها الأسرة، فكان أول ما فقدته الأسرة من وظائفها هو الوظيفة الاقتصادية كوحدة منتجة تأخذ شكل الأسرة الممتدة في ظل نظام اجتماعي تضامني، فمع تطور الرأسمالية وقيام الثورة الصناعية تَمَّ «تحويل» هذه الوظيفة إلى المصانع والمؤسسات الاقتصادية وهو ما أثر بدوره فيما بعد مع عمالة المرأة على شكل الأسرة لتأخذ بشكل تدريجي شكل الأسرة النووية[١٧].

وصاحَب هذا التغيير فُقدان الأسرة لدورها في التنشئة الاجتماعية حيث تولت هذا الدور المدارس والمؤسسات الاجتماعية، كما فقدت دورها في الرعاية الصحية ورعاية كبار السن، حيث تولت ذلك المؤسسات الصحية المتطورة، ودورها في التوجيه النفسي حيث تولى هذه المهمة الخبراء النفسيون والتربويون... المحترفون، بل فقدت حتى أدوارها الروتينية كإعداد الطعام وتنظيف الملابس والذي تقوم به شركات متخصصة[١٨].

وقد روَّج العديد من الكتابات لهذا «التحويل في الوظائف»،

---

(١٦) انظر على سبيل المثال:

David Kolb, *The Critique of Pure Modernity: Hegel, Heidgger & After* (Chicago: U. of Chicago Press, 1986), pp. 96-110.

J. P. Nettl, «The State as a Conceptual Variable», Warld Blitics, Vol. xx, No. 4 July 1968, pp. 559-592.

(١٧) انظر على سبيل الثمال:

Talcott Parsons, *Structure & Process in Modern Societies* (Illinois: The Free Press of Glencoe, 1960), pp. 301-302.

(١٨) Christopher Lasch, *The Culture of Narcissism: American life in an Age of Diminshing Expectations* (N.Y.: W.W. Norton & Co., 1978), pp. 154-163.

واعتبرت فصل الأسرة عن «الحياة العامة» وحتى عن نظام القرابة ضمانًا للحفاظ على خصوصيتها ودعمًا للتخصص في وظائف المجتمع، لكن هذا لم يحقق لها خصوصية بل أدى لاختراقٍ أكبر لمؤسسة الأسرة التي أصبحت تعتمد على مؤسسات خارجية(١٩). وخلق إشكالية ازدواجية «العام» و «الخاص» في المجتمع وتبايُن المعايير في كليهما(٢٠). ووجدت الأسرة نفسها متهمة في النهاية بتكريس نزعة الفردية والرومانسية غير الواقعية وضيق الأفق مقابل قيمة التعاون والجماعية التي يجب أن تغرسها والتي توفرها المؤسسات الأخرى (هكذا) ثم امتد الاتهام إلى الجزم بأنها «غير قادرة» على توفير الرعاية الثقافية والصحية والنفسية للطفل، وانتهى الأمر بتقرير أنها «غير صالحة أساسًا» ومن هنا الدعوة الصريحة إلى ممارسة الدولة هذا الدور «الأبوي Parental» ونقل وظائفها تمامًا للمتخصصين(٢١) وهو ما تزامن مع مناخ اقتصادي رأسمالي أوسع أبرزُ سماته تكريس التعاقدية في مقابل التراحُمية، والمنفعة في مقابل الأخلاق، و «سلعنة» العلاقات الاجتماعية(٢٢).

٢ ـ العَلمنة

لم يكن هذا «التحويل في الوظائف» الذي أثمر تهميش دور الأسرة في المجتمع ممكنًا في الدول الصناعية تاريخيًا لولا تزامنه مع تحول هام شهدته هذه الدول وهو التحول إلى العَلمانية، الذي بدأ منذ عصر النهضة وامتد تدريجيًا من الفلسفة إلى الواقع السياسي ثم الواقع الاجتماعي، حيث

---

(١٩) Christopher Lasch, *Haven in a Heartless World: The Family Besieged* (N.Y.: Basic Books Inc., 1979), pp. 12-21, 117-121.
Ibid., pp. 5, 117.

(٢٠) David Kolb, Op. cit, p. 35.

(٢١) Christopher Lasch, *The Culture of Narcissism,* op. cit., pp. 154-156.

(٢٢) حول: Commercialization and Commodification of Social Relations.
انظر: Barry Schwartz, *The Battle for Human Nature: Science, Morality & Modern Life* (N.Y.: W.W. Norton & Co. Inc., 1986), pp. 264-269.

مثلت تنحية الدين عن المجتمع آخر مراحل العَلمنة، إذ ظلت الأسرة والعلاقات التراحُمية مرتبطة به رغم كل ما أصابها[٢٣] وعندما هيمنت العَلمانية في ومناهج العلم ومن قبل فلسفته[٢٤] كان لا بد أن تتعرض الأسرة للهجوم الشرس، لا كوحدة اجتماعية راسخة، فقد هزت التطورات الاقتصادية والسياسية هذا الرسوخ كما تقدم، بل حتى كنموذج ومثال.

ويمكن إيجاز جوهر العَلمانية في أنه «نزع القداسة»[٢٥]، ورغم تعدد اقترابات دراسة الأسرة وادعاء هذه الاقترابات الاختلاف والتمايز، فإن التجريد والتأمل في جوهر هذه الاقترابات يكشف اشتراكها في هذه السمة المادية العَلمانية[٢٦].

فإذا نظرنا إلى الاقتراب البنائي الوظيفي (كتابات پارسونز على سبيل المثال) نجد أن الأسرة هي وحدة لها وظائف وأدوار في ظل أبنية اجتماعية أُخرى تشكل معها نسقًا متكاملاً، وهو ما يعني منطقيًا أن أهميتها تنبع من وضعيتها في سياقه[٢٧]، وإذا تأملنا الدراسات التاريخية للأسرة باعتبارها

---

(٢٣) Peter Berger, «Social Sources of Secularization», in Jeffery C. Alexander & Steven Seidman (eds.), Culture & Society: Contemporary Debates (Cambridge: Cambridge U. Press 1990), pp. 240-242.

(٢٤) حول عَلمنة العلوم الاجتماعية انظر:
Roger G. Krohn, «The Secularization of science & Sociology», in Larry Reynods & Janica M. Reynolds, *The Sociology for Sociology* (N.Y.: David Mc Kay Co. Inc., 1970), pp. 85-97.

(٢٥) انظر: د. عبد الوهاب المسيري، **العَلمانية**، دراسة غير منشورة، القاهرة ١٩٩١م.

(٢٦) حول اقترابات دراسة الأسرة، انظر: د. علياء شكري، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة**، القاهرة: دار المعارف ١٩٨٢/د. سامية الخشاب، **النظرية الاجتماعية في دراسة الأسرة**، القاهرة، ١٩٨٧.

(٢٧) Glenn, Evelyn Nakano «Gender & the Family», in Beth B. Hess & Ferree Myra Marx (ed.), *Analyzing Gender: A Handbook of Social Science Research* (London: Sage Publ., 1983).
Talcott Parsons et. al., *Family and Socialzation and Interaction Process* (Illinois: Glencoe Free Press, 1955).

نشأت في سياق تطور تاريخي للمجتمعات[٢٨]، أو استكملنا التحليل التاريخي في ظل الماركسية واعتبرناها أحد رموز المجتمع البرجوازي وثمرة من ثمار تطور الرأسمالية[٢٩] أو حتى نظرنا للجدل بشأنها في ظل التفكيكية التي تجنح للنسبية وترفض الإطلاق وتدعو لمراجعة كل المفاهيم لغويًا وفلسفيًا[٣٠]. فإن النتيجة في جوهرها واحدة: نزع القَداسة. فالوظائف يمكن أداؤها بوَسَاطَة مؤسسات أُخرى كما رأينا في تطور الدولة فلا شيء مقدس إذن بشأن الأسرة، والتاريخ قد يتجاوز في تطوره ويبلور أشكالاً جديدة للتجمع الإنساني، فلا شيء مقدس بشأنها، وهي وسيلة قهر وممارسة للسلطة وتكتيل لرأس المال في يد البرجوازية ولم تكن قائمة في المجتمعات الأُولى، فلا شيء مقدس بشأنها، أو هي مؤسسة تحتاج للمراجعة والتفكيك والتحليل لكشف تحيّزها لفئة معينة، وهي بذلك تخضع للنقد والمراجعة، فلا شيء مقدس بشأنها.

ولم يتم نزع القَداسة عن الأسرة في العلوم الاجتماعية مرة واحدة، بل بقيت لفترة طويلة كتابات مثل كتاب انجلز بشأنها تمثل أعمالاً متناثرة قليلة وظلت الأسرة في الدراسات الاجتماعية حتى الخمسينيات «وحدة اجتماعية أساسية» و«جوهرية» و«نواة المجتمع»[٣١].

---

(٢٨) Clifford Kirkpatrick, *The Family as Process and Institution* (N.Y.: The Ronlad Press, 1955), pp. 17-18.

(٢٩) Friedrich Engles, *The Origin of the Family, Private Property and the State* (Moscow: Progress Publns, 1968).

ويلاحظ أن دراسة انجلز اعتمدت على دراسات عالَم التاريخ لويس مورجان كما ذكر في مقدمته، كما أن معظم دراسات الإنثروبولوجيا تستند إلى دراسة المجتمعات القبلية البدائية أو المجتمعات الصناعية في تطورها دون أي ذكر أو دراسة للمجتمعات الإسلامية، وهو ما يعكس تحيزًا واضحًا ويقيد التعميم.

(٣٠) Andrea Nye, *Feminist Theory & the Philosophies of Man* (N.Y.: Routledge, 1989), pp. 172-228.

(٣١) راجع الدراسات الاجتماعية في الأربعينيات والخمسينيات، وانظر على سبيل المثال:

Ernest B. Groves op. cit., pp. 204-208.

Constantine Panunzio, *Major Social Institutions:* An Introduction =

لكن مع وصول عَلمانية المجتمع في الستينيات لذروتها وعَلمنة العلوم الاجتماعية بالكامل أضحت الأسرة «ثمرة تطور تاريخي، فلا شيء مقدس بشأنها[٣٢] وسؤال يجاب عنه لا مُسَلَّمة»[٣٣]، وكان أبرز المعادين للأسرة في أرض الواقع وساحة التنظير «الذين لا يؤمنون بالله، ثم الاشتراكيين والراديكاليين، ثم الانتهازيين المستغلين للمرأة في الاقتصاد والإعلام والدِّعارة، ثم الحركات النسوية»[٣٤].

وحُسمت المعركة بين الأسرة والدولة لصالح الأخيرة كما تنبأ البعض مبكرًا[٣٥] وتأكد الخبر الذي تعجلت بعض المصادر نشره منذ أوائل السبعينات، ألا وهو: «موت الأسرة»[٣٦].

ثالثًا: الأسرة والدولة: الماضي الغربي أم المستقبل الإسلامي

حلت الدولة ومؤسساتها إذًا محل الأسرة، فهل قامت مقامها، وهل نجحت بكل إمكاناتها ومواردها في أداء وظائفها والاضطلاع بمهامها؟

تجربة المجتمع الغربي تؤكد العكس، ومؤشرات ذلك: تدني أوضاع التعليم، ارتفاع معدلات الجريمة والإدمان، تدهور القيم، انتشار الأمراض

= (N. Y. Macmillan Press, 1949).

(٣٢) Clifford Kirkpatrick, op. cit., p. 13. (1955).

(٣٣) Christopher Lasch, *Haven in a Heartless World,* op. cit., p. 26. (1978).

(٣٤) Johanna Brenner and Barbara Laslett, «Social Reproduction and the Family» in Uif Himmelstrand (ed.), *The Social Reproduction of Organization & Culture* (London: Sage Publ., 1986), Vol. II, p. 116.

Rayna Rapp and Ellen Ross, «The 1920's Feminism: Consumerism & Political Backlasch in the U.S.», in: Judith Friedlander (ed.), *Woman in Culture & Politics* (Bloomington: Indiana Un. Press, 1986), p. 52.

(٣٥) Ernest Groves, op. cit., pp. 218-219.

(٣٦) David Cooper, *The Death of the Family,* (N.Y.: Tandom House, 1970).

العضوية والنفسية، ظهور مشكلات كبار السن والمشردين[٣٧] وقد أدرك الكثير من الراديكاليين ذلك خلال السبعينيات، فقلَّ هجومهم على الأسرة النووية، بل وتؤكد كثيرٌ من الكتابات الآن أن «الأسرة القوية السليمة هي أساس نمو الفرد»، منادية بإحياء مؤسسة الأسرة والمنظمات التَّطوُّعية[٣٨]، وهو ما يتزامن مع اتجاهات العودة إلى الدين في الغرب بعد إدراك سلبيات العَلمانية المتطرفة من خلال التجربة، واكتشاف الاقتران اللازم بين الأسرة والدين كي يمكن إنقاذ الاثنين[٣٩].

فهل يمكن إحياء الأسرة ثانية؟

أما الأسرة الممتدة فقد فات الأوان، برغم الإدراك المتزايد لتكريس غيابها للفردية وفقدان الشعور المبكر للفرد «بالجماعة»[٤٠].

لا أمل إذًا إلا في محاولة استبقاء الأسرة النووية رغم هشاشة بِنيتها شأنها شأن الأبنية والعلاقات «الشخصية»[٤١].

هذا عن الخبرة التاريخية للغرب، فماذا عن المجتمع الإسلامي؟

المذهل أنه برغم مراجعة الغرب لتجربته ومحاولة استدراك الأخطاء فإن برامج التحديث التي تستلهم التطور الغربي تأبى إلا المرور في نفس الأطوار، بنفس التسلسل التاريخي، سواء كانت برامج ذات طابَع إيديولوجي أم طابع واقعي إداري حكومي.

وإذا كانت الأسرة الممتدة في الغرب قد فات أوان إحيائها، فإن

---

(٣٧) Christopher Lasch, *Haven in a Heartless World* op. cit., pp. XV-XVII.

(٣٨) Christopher Lasch, *The Culture of Narcissism,* op. cit., p. 177.

(٣٩) Peter Berger, op. cit., p. 242. وحول جدلية العلاقة بين الدين والعلمنة، انظر على سبيل المثال:
Rodney Strak & William Sims Bainbridge, *The Future of Religion: Secularization, Revival and Cult Formation* (Berkeley: U. of Calif. Press, 1985), pp. 1-18.

(٤٠) Christopher Lasch, *The Culture of Narcissism,* op. cit., p. 169.

(٤١) Peter Berger, op. cit., p. 243.

وجودها في المجتمع الإسلامي لم يفت بعد أوان الحفاظ عليه ودعمه، لا لأسباب اجتماعية فقط كما أدرك الغرب متأخرًا بل، وذلك الأهم، لأسباب سياسية، وهو ما يميز الرؤية الإسلامية جوهريًا عن الرؤية الغربية. فالأسرة في الرؤية الإسلامية وحدة أساسية من وحدات المعمار الكوني(٤٢) وبناء جوهري من أبنية المجتمع الإسلامي، يتضافر مع الأبنية الأُخرى (الفرد ـ الجيرة ـ الجماعة ـ الأُمة) في تحقيق مقاصد الاستخلاف(٤٣).

ولا يتحقق ذلك للأسرة إلا ببناء ممتد يستطيع المشاركة في الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لُحمته صلة الرحم التي هي في جوهرها مفهوم هيكلي اجتماعي وليس أخلاقيًا فقط يضمن استمرار الأسرة الممتدة بمعناها الواسع، أي القائم على العلاقة وليس بالضرورة على شكل الإقامة المشتركة، والذي يمكّنها من القيام بالوظائف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في حالة عجز الدولة عن أدائها(٤٤).

إن الناظر في الواقع الاجتماعي ببلاد العرب والإسلام يدرك بوضوح درجة التضخم التي آل إليها المجال السياسي على حساب المجالين

---

(٤٢) «المعمار الكوني» اصطلاح استخدمه د. عماد الدين خليل في وصف البعدين الغيبي والمادي في تكاملهما، ونضيف إليه في الاستخدام هنا البعد الاجتماعي أو ما يعرف بـ «السُنن»، انظر:

د. عماد الدين خليل، حوار في المعمار الكوني وقضايا إسلامية معاصرة، قطر: دار الثقافة، ١٩٨٧، ص ٣١ ـ ٥١.

(٤٣) Ziauddin Sardar, *The Future of Muslim Civilization* (London: Mansell, 1987), pp. 109-112.

Ismail Raji Al Faruqui, *Tawhid and its Implication for Thought and Life (Washington: IIIT, 1985), p. 159.*

(٤٤) حول هيكل الأسرة الإسلامية وبِنيتها، انظر على سبيل المثال: د. السيد أحمد فرج، **الأسرة في ضوء الكتاب والسنة**، القاهرة: دار الوفاء، ط ٢، ١٩٨٩، ص ١٣١ ـ ١٤٣.

Hammudah Abd Al-Ati, *The Family Structure in Islam,* Indiana: Islamic Book Service, 1977, pp. 1-48.

الاجتماعي والثقافي إذ غدت الدولة القُطرية الحديثة جهازًا ضخمًا ذا سلطة ممتدة، وتقلصت بالتبعية وظائف الأسرة والمدرسة والمسجد والجماعة في تكوين الوعي الفردي والجماعي، وفي صياغة العلاقات باستقلال عن توجيه الدولة وعن سلطاتها. وقد أضفى تجميع الوظائف الثقافية والاجتماعية والإدارية على هذا النحو في يد الدولة القُطرية عليها مظهر القوة، ولكن هذا التجميع أدى لثقَل مسؤوليتها وورَّطها في الإنفراد بأعباء التنمية والتسيير اليومي، وأدى لضعف أدائها وبالتالي إلى عدم الاستقرار السياسي(٤٥). وبدلاً من أن تسعى الدولة القطرية لإشراك المجتمع في قضايا التنمية لتحقيق الاستقرار الداخلي والاستقلال الخارجي زاد تسلُّطها واستبدادها، مما أضاف لأزمة الفاعلية أزمة شرعية حادة(٤٦)، ومع تحويل الوظائف إليها بقي المجتمع غير قادر على مواجهتها.

إن إحياء الوظائف الحضارية المعطَّلة على يد الوحدات الاجتماعية المختلفة وعلى رأسها الأسرة، هو الحل الوحيد للسقوط الحضاري الذي تشهده الأُمة. والحفاظ على العلاقات الأسرية التراحُمية الممتدة أحد الضمانات الأساسية لإعادة بعث القيَم الإسلامية في البِنية الأساسية المجتمَعية، وعلى رأسها قيم الشورى والعدل. فتماسك هذه البنية المجتمَعية وإحياء فاعليتها هو الحصن الأخير في مواجهة الاختراق الخارجي والاستبداد الداخلي، وهو ما يجعل الأسرة وحدة سياسية ويتسق مع الرؤية الإسلامية التي تجعل العمل السياسي متغلغلاً في نسيج المجتمع ولا تعرف الفصل القاطع والازدواجية بين «العام و«الخاص» أو «الاجتماعي» و«السياسي»(٤٧).

---

(٤٥) ابن عيسى الدِّمني، «بحث عن المجتمع المدني المنشود»، **مجلة مستقبل العالم الإسلامي**، سنة ١، عدد ٤، خريف ١٩٩١، ص ٢٣٠.

(٤٦) د. مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص ٩٢ ـ ١٠٥.

(٤٧) حول المفهوم الإسلامي للسياسة، وجوهرها وطبيعتها، انظر:
محيي الدين محمد محمود، **السياسة الشرعية في ضوء جوهر مفهوم السياسة في العصر الحديث**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ١٩٩٠.

وإذا كانت استعادة الأُمة لوعيها الجهادي في فلسطين قد تزامنت مع استعادة الأسرة بها لوظائفها الحضارية ووراثتها للدولة الغائبة في أدوارها فإن «النموذج الانتفاضي» بعد تجريده يصلح مثالاً حيًا لإطار معرفي أوسع تتولى الأسرة فيه الأمور في ظل الغياب الحضاري للدولة تعليمًا وثقافة وتنشئة واقتصادًا، وكفاحًا جهاديًا[٤٨].

إن العلوم الاجتماعية المعاصرة في ضوء ما تقدم في حاجة لمراجعة وإعادة صياغتها لتكون موضوعاتها واقتراباتها ذات بعد حضاري يحمل مسؤولية رصد الواقع وتقويمه، والريادة في تغييره. وهذا من أُولى واجبات الوقت في هذه المرحلة، وهو ما يستلزم إعادة بناء «علم عمْران» يجمع العلوم المتفرقة المهتمة بدراسة الإنسان والمجتمع، تكون الأسرة أحد أبرز موضوعاته، متجاوزًا أحادية النظرة للظاهرة الاجتماعية الكامنة في تعدد العلوم الاجتماعية الغربية، ومعيدًا للعقل المسلم في تعامله مع الواقع الاجتماعي النظرة الكلية للسُّنن، تشريعية واجتماعية[٤٩].

فإذا كان العلم الغربي يشهد عودة ترابط العلوم، وإعادة النظر في الأُطُر المعرفية، فإن مسؤولية بناء «علم عمران» لا تصبح فقط همًا حضاريًا

---

(٤٨) انظر على سبيل المثال:

د. نادية التكريتي وآخرون، **الأسرة والانتفاضة**، نابلس: النادي الثقافي الرياضي، ١٩٩٠.

د. عبد الوهاب المسيري، **الانتفاضة الفلسطينية**: دراسة في الإدراك والكرامة، القاهرة: د.د.ن. ١٩٩١.

(٤٩) تشهد أقسام العلوم السياسية في العالم الإسلامي جهودًا لبناء «علم العمران» هذا، انظر على سبيل المثال بكلية الاقتصاد، جامعة القاهرة:

د. سيف عبد الفتاح، **التجديد السياسي والخبرة الإسلامية: نظرة في الواقع العربي المعاصر**، رسالة دكتوراه، ١٩٨٧.

د. مصطفى منجود، **مفهوم الأمن في الإسلام**، رسالة دكتوراه، ١٩٩٠.

أ. نصر عارف، **التنمية السياسية في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي**، رسالة ماجستير، ١٩٩٠م.

أ. حامد عبد الماجد، **الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية**، رسالة ماجستير ١٩٩٠م.

بل إسهامًا عالميًا يحمل الرؤية الإسلامية لقومنا وللناس، أمانة وشهادة.

وعلى «أُولي الأمر» من علماء الأُمة، ومِن وراءهم كامل الأُمة، في ظل محاولات فرض الهيمنة المعرفية والواقعية للمعسكر الغربي، أن يدركوا أن الاختيار في هذه المرحلة الهامة من تاريخنا الحضاري ليس كما يظن البعض اختيارًا بين مستقبل غربي... ومستقبل إسلامي، وإنما هو في جوهره اختيار بين ماضٍ غربي... ومستقبل إسلامي.

والله أعلم

obeikan.com